

Distr.: General  
16 June 2017  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

البند ٧٨ (أ) من القائمة الأولى\*

الخيطات وقانون البحار: الخيطات وقانون البحار

## تقرير عن عمل عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالخيطات وقانون البحار في اجتماعها الثامن عشر

رسالة مؤرخة ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الرئيسين  
المشاركين للعملية التشاورية

عملا بقرار الجمعية العامة ٢٥٧/٧١، تم تعييننا رئيسين مشاركين للاجتماع الثامن عشر لعملية  
الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالخيطات وقانون البحار.

ويشرفنا أن نقدم إليكم التقرير المرفق عن عمل العملية التشاورية غير الرسمية في اجتماعها الثامن  
عشر الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ١٥ إلى ١٩ أيار/مايو ٢٠١٧. وتتألف نتائج  
الاجتماع من موجز أعدناه بالقضايا المثارة والأفكار المطروحة خلال الاجتماع، وبخاصة ما يتعلق  
بالموضوع المحوري "آثار تغير المناخ على الخيطات". ونود أن نبرز أن خبراء علميين مرموقين وممثلين  
حكوميين ساهموا خلال الاجتماع في تعزيز المعارف بشأن الصلة بين المناخ والخيطات، وهي مسألة  
حاسمة بالنسبة لمستقبل كوكبنا، ويمكن الاطلاع على العروض التي قدموها على الموقع الشبكي للعملية  
التشاورية غير الرسمية.

ووفقا للممارسة المتبعة في السابق، نرجو تعميم هذه الرسالة والتقرير باعتبارهما وثيقة من وثائق  
الجمعية العامة في إطار البند ٧٨ (أ) من القائمة الأولى. وكما ورد أيضا في مداخلتكم أثناء الاجتماع،  
نرجو عرض هذه الرسالة والتقرير المرفق على مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف  
التنمية المستدامة: حفظ الخيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية  
المستدامة، الذي سيعقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من ٥ إلى ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

(توقيع) كورنيليوس كورنيليو

غوستافو ميزا - كوادرا

الرئيسان المشاركون

\* A/72/50



الرجاء إعادة استعمال الورق

140717 100717 17-09164 (A)



## الاجتماع الثامن عشر لعملية الأمم المتحدة التشارورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار (١٥-١٩ أيار/مايو ٢٠١٧)

### موجز المناقشات الذي أعده الرئيسان المشاركان<sup>(١)</sup>

- ١ - عقدت عملية الأمم المتحدة التشارورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار (العملية التشارورية غير الرسمية) اجتماعها الثامن عشر في الفترة من ١٥ إلى ١٩ أيار/مايو ٢٠١٧. وعملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥٧/٧١، ركز الاجتماع مناقشاته على الموضوع المعنون "آثار تغير المناخ على المحيطات".
  - ٢ - وحضر الاجتماع ممثلو ٧٠ دولة وست من المنظمات الحكومية الدولية والهيئات والكيانات الأخرى ومنظمة واحدة غير حكومية<sup>(٢)</sup>.
  - ٣ - وتوافرت للاجتماع الوثائق الداعمة التالية:
- (أ) تقرير الأمين العام عن المحيطات وقانون البحار بشأن الموضوع المحوري للاجتماع الثامن عشر للعملية التشارورية غير الرسمية (A/72/70)؛ (ب) صيغة المناقشات وجدول الأعمال المؤقت المشروع للاجتماع (A/AC.259/L.18).

### البندان ١ و ٢ من جدول الأعمال افتتاح الاجتماع وإقرار جدول الأعمال

- ٤ - افتتح الاجتماع الرئيسان المشاركان، كورنيليوس كورنيليوس، السفير فوق العادة والمفوض، والممثل الدائم لقبرص لدى الأمم المتحدة، وغوستافو ميزا - كوادرا، السفير فوق العادة والمفوض، الممثل الدائم لبيرو لدى الأمم المتحدة، الذي عينه بيتر تومسون، رئيس الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة.
- ٥ - وأدلى بملاحظات افتتاحية كل من الأمين العام المساعد للشؤون القانونية، ستيفن ماتياس؛ والأمين العام المساعد لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، توماس غاس؛ وموظفة البرامج بمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، شيفانا ثوفيكو، باسم الأمين العام.
- ٦ - واعتمد الاجتماع صيغة المناقشات وجدول الأعمال المؤقت المشروع وأقر تنظيم الأعمال، بالصيغة المعدلة شفويًا.

(١) الموجز لأغراض الإحالة المرجعية فقط، ولا يشكّل سجلاً للمناقشات.

(٢) تتاح قائمة بالمشاركين في الموقع الشبكي لشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على الموقع التالي:  
<http://www.un.org/Depts/los/index.htm>

### البند ٣ من جدول الأعمال التبادل العام للآراء

٧ - جرى تبادل عام للآراء في الجلسات العامة المعقودة في يومي ١٥ و ١٨ أيار/مايو. وأبرزت الوفود أهمية العملية التشاورية غير الرسمية، وأولت عناية خاصة في بياناتها للموضوع المحوري "آثار تغير المناخ على المحيطات" (الفقرات ١٠-٤٨ أدناه). وتبين الفقرات من ٤٩ إلى ١١١ أدناه المناقشات التي دارت بشأن الموضوع المحوري ضمن أجزاء حلقات النقاش.

٨ - ورحبت الوفود بتمديد الجمعية العامة ولاية العملية التشاورية غير الرسمية، على أن يجري استعراض آخر لفعاليتها وجدواها خلال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة. ولاحظت الوفود أن العملية التشاورية غير الرسمية بمثابة منبر فريد لتكامل المعارف وتيسير تبادل الآراء فيما بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار، بما في ذلك المسائل المستجدة. وأعربت الوفود عن استمرار دعمها لدور العملية التشاورية غير الرسمية في تعزيز التنسيق فيما بين الوكالات المختصة وزيادة الوعي بالمواضيع المتصلة بالمحيطات، بما في ذلك المسائل المستجدة، مع تعزيز الركائز الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة في الوقت ذاته.

٩ - وأعرب عن التقدير لمن ساهموا في الصندوق الاستئماني للتبرعات بغرض مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول النامية غير الساحلية، في حضور اجتماعات العملية التشاورية غير الرسمية. وقدم مدير شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار معلومات مستكملة عن حالة الصندوق الاستئماني وأكد على ما أعربت عنه الجمعية العامة، في قرارها ٢٥٧/٧١، من استمرار قلقها البالغ إزاء عدم وجود موارد كافية في الصندوق الاستئماني، وحث على تقديم تبرعات إضافية.

### الموضوع المحوري

١٠ - رحبت الوفود بالموضوع المحوري، وأشارت إلى الحاجة الماسة إلى التصدي لآثار تغير المناخ على المحيطات. وأعربت عن تقديرها لتقرير الأمين العام عن المحيطات وقانون البحار (A/72/70)، بوصفه أساساً متيناً للمناقشات.

١١ - وسلمت الوفود عموماً بأن تغير المناخ البشري المنشأ يؤثر على المحيطات، وتترتب عليه آثار بيئية واجتماعية واقتصادية لجميع الدول، ولا سيما، البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك الدول الأفريقية الساحلية. وشددت على ضرورة اتخاذ إجراءات فورية للتصدي لهذه الآثار، وضرورة استمرار التركيز الدولي المنسق، لا سيما في ضوء الآثار الخطيرة لتغير المناخ على البلدان ذات السواحل المنخفضة، التي بات وجودها ذاته مهددًا.

١٢ - وأكد رئيس الجمعية العامة في ملاحظاته على الصلة الجوهرية بين آثار تغير المناخ على المحيطات والتنمية المستدامة، بما في ذلك تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأشار أيضاً إلى ما تمثله مداولات العملية التشاورية غير الرسمية من أهمية لمؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق

التنمية المستدامة (مؤتمر المحيطات)، الذي سيعقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من ٥ إلى ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

١٣ - وعرضت الرئيستان المشاركتان للفريق العامل المخصص الجامع المعني بالعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية، جوليت باب - رايلي (بربادوس) وكارولين شوالغر (نيوزيلندا) المستخلص التقني للتقييم البحري المتكامل العالمي الأول بشأن آثار تغير المناخ والتغيرات ذات الصلة في الغلاف الجوي على المحيطات. ولاقى التقييم البحري المتكامل العالمي الأول والمستخلص التقني ترحيباً باعتبارهما أداتين للمساعدة في توجيه مناقشات العملية التشاورية غير الرسمية.

١٤ - وأكدت الوفود على أهمية التصدي لآثار تغير المناخ على المحيطات من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، على وجه الخصوص. وجرى التشديد على أن الآثار السلبية لتغير المناخ على المحيطات تشكل تهديدات جسيمة للجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك الدول الأفريقية الساحلية. ورأى العديد من الوفود أن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ سيصبح أكثر صعوبة إذا لم يتم التصدي فوراً للآثار السلبية لتغير المناخ على المحيطات.

١٥ - ولاحظت عدة وفود أن المناقشات بشأن الموضوع المحوري يمكن أن تشكل مساهمة موضوعية في مؤتمر المحيطات، وأن تحفّز على اتخاذ إجراءات أكثر طموحاً. وشجع أحد الوفود المشاركين على دعم الجهود الرامية إلى تسجيل الالتزامات الطوعية قبل المؤتمر لمعالجة التحديات التي تواجهها المحيطات بطريقة ملموسة وعملية المنحى.

١٦ - وأكدت عدة وفود على الحاجة إلى التنفيذ الفعلي لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي تحدد الإطار القانوني الذي يتعين من خلاله الاضطلاع بجميع الأنشطة في المحيطات والبحار وكذلك التنفيذ الفعلي للصكوك ذات الصلة. وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن ذلك سوف يساهم في بناء القدرة على الصمود وتعزيز تدابير التخفيف القائمة على المحيطات، بما في ذلك طاقة الامتصاص لدى المحيطات باعتبارها بالوعات للكربون، مما سيؤدي بدوره إلى دعم الجهود الرامية إلى بلوغ أهداف التكيف وتخفيف الأثر في إطار اتفاق باريس.

١٧ - وأشار أيضاً إلى أعمال الجمعية العامة بشأن وضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن المحافظة على التنوع البيولوجي البحري واستغلاله على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، وهو ما سيكون له دور في التصدي لآثار تغير المناخ.

١٨ - وأكد العديد من الوفود على أهمية تنفيذ اتفاق باريس والوفاء بالالتزامات المتعهد بها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وشددت عدة وفود في هذا السياق على مبدأ "المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة". وجرى التشديد أيضاً على تنفيذ بروتوكول كيوتو، وعلى أهمية بدء نفاذ تعديلات الدوحة المتعلقة بفترة الالتزام الثانية بموجب البروتوكول. وأشار أيضاً إلى الأهداف ذات الصلة في إطار خطة عام ٢٠٣٠، وبخاصة الهدف ١٤، ومسار ساموا، وأهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي وخطة عمل أديس أبابا.

١٩ - وقدم العديد من الوفود معلومات عن الإجراءات الوطنية والإقليمية التي تتخذها بلدانها، بما في ذلك المساهمات المقررة المحددة وطنياً لتلبية الالتزامات المتصلة بتغير المناخ. وتهدف هذه الإجراءات إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وتطوير الطاقة المتجددة، وبناء القدرات، وإنشاء مناطق بحرية محمية والتوعية. وشددت الوفود على خفض انبعاثات غازات الدفيئة باعتباره مسألة ذات أولوية.

٢٠ - واقترح النظر في زيادة متابعة تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥٠/٦٥ المعنون "حماية الشعوب المرجانية من أجل سبل العيش المستدامة والتنمية".

٢١ - وسلط الضوء على ارتفاع درجة حرارة المحيطات، وتحمض المحيطات وآثارها التراكمية باعتبارها آثاراً رئيسية لتغير المناخ على المحيطات. ولوحظ أن التأثيرات ذات الصلة تشمل ارتفاع مستوى سطح البحر والظواهر الجوية الشديدة التطرف، وفقدان الجليد القطبي، مما يؤدي بدوره إلى وقوع فيضانات ساحلية وتحات، وتدمير الهياكل الأساسية والممتلكات، وتسرب المياه المالحة، وتدهور النظم الإيكولوجية وكذلك الأراضي الزراعية، وتراص طبقات المحيطات ونقص الأكسجين أو نفاذه وهجرة الأرصد السمكية وبيضاض المرجان. وأشار كذلك إلى أن جميع تلك الآثار تنعكس على المحيطات، إضافة إلى الضغوط التراكمية العديدة القائمة، مثل الصيد المفرط وممارسات الصيد الضارة، والتلوث، وتدهور الموائل، وفقدان التنوع البيولوجي والضوضاء في المحيطات.

٢٢ - وتم التسليم بأن ظاهرة تغير المناخ وآثارها تشكل خطراً كبيراً على السكان والاقتصادات والسلام والأمن، مما يؤثر على الأمن الغذائي وسبل العيش والصحة البشرية والثقافة، بما في ذلك التراث الثقافي المغمور بالمياه. وتعرض أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الساحلية المنخفضة، وكذلك الدول الأفريقية الساحلية لتلك الآثار بصفة خاصة.

٢٣ - وفي هذا الصدد، سلطت عدة وفود الضوء على ضرورة تعزيز التعاون والتنسيق، بوسائل من بينها بناء القدرات ونقل التكنولوجيا للتخفيف من آثار تغير المناخ على المحيطات والتكيف معها.

٢٤ - وأكدت الوفود أن المحيطات تمتص أكثر من ٩٠ في المائة من الحرارة الزائدة الناتجة عن زيادات في انبعاثات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي، مما يؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة المحيطات ويؤثر بشكل كبير على الأنواع البحرية وكذلك النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي. ومن المتوقع أن تتعرض المياه السطحية في المناطق المدارية والمناطق شبه المدارية في نصف الكرة الشمالي لأقصى درجات الاحترار. وأبرزت الوفود أيضاً أن احترار المحيطات هو عامل محرك لارتفاع مستوى سطح البحر والظواهر المناخية الشديدة التطرف.

٢٥ - وأعربت وفود كثيرة عن القلق إزاء إمكانية فقدان الكلي أو الجزئي للإقليم البري جراء ارتفاع مستوى سطح البحر، وأثر ذلك على المناطق البحرية والحدود البحرية، ولا سيما في الجزر المنخفضة والمناطق الساحلية. وأشار أيضاً إلى أن ارتفاع مستوى سطح البحر لا يسير على وتيرة واحدة، حيث تشهد بعض المناطق هذا الارتفاع بمقدار ثلاثة أضعاف المتوسط العالمي. وإضافة إلى فقدان أراض خاضعة للسيادة، سلط الضوء على آثار ارتفاع مستوى سطح البحر على السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية واحتمال فقدان مئات البلايين من الدولارات في بناء هياكل أساسية. ولوحظ أنه في بعض البلدان تم بالفعل تحديد مجتمعات محلية بعينها تحسباً لنقلها نتيجة ارتفاع مستوى سطح البحر.

٢٦ - ودعت بعض الوفود إلى مناقشة مسألة ارتفاع مستوى سطح البحر والآثار القانونية المترتبة عليها بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية في اللجنة السادسة للجمعية العامة أو لجنة القانون الدولي. وأشار أحد الوفود بصورة محددة إلى ضرورة النظر في الآثار القانونية لارتفاع مستوى سطح البحر على تعيين الحدود البحرية. بيد أنه أُعرب أيضاً عن القلق بشأن تلك المقترحات، وشدد على ضرورة مواصلة مناقشتها.

٢٧ - ووجه عدد من الوفود الانتباه إلى ذوبان الإفريز الجليدي في المناطق القطبية نتيجة لاحتراق المحيطات، حيث بلغ مستوى الجليد البحري في القطب الشمالي الحد الأدنى المسجل له منذ ٥٠ عاماً تقريباً. ومن المتوقع أن تشهد منطقة القطب الشمالي صيفاً خالياً من الجليد في منتصف هذا القرن تقريباً. وأشار أيضاً إلى أن ذوبان الجليد وتراجع الغطاء الثلجي سيدفعان بالمياه المفتوحة حديثاً والأرض المكشوفة إلى امتصاص قدر أكبر من الحرارة، مما سيؤدي إلى زيادة الاحتراق. كما أن ذوبان الأرض الدائمة التجمد في المناطق القطبية أطلق غازات الدفيئة المحاصرة، الأمر الذي أدى إلى زيادة الانبعاثات. وأشار إلى أن تقييماً علمياً جديداً صادراً عن برنامج رصد المنطقة المتجمدة الشمالية وتقييمها قد خلص إلى أن منطقة القطب الشمالي تنتقل بسرعة وبطرق غير متوقعة إلى حالة جديدة. كما تسبب الاحتراق العالمي بذوبان الجليد في المناطق الجبلية المرتفعة، مما أدى إلى زيادة الانهيارات الثلجية والفيضانات والانهيارات الأرضية، وفاقم من ارتفاع مستوى سطح البحر من خلال الإضافة الصافية للمياه إلى المحيطات.

٢٨ - وأعربت وفود عديدة عن قلقها إزاء زيادة حدة الظواهر المناخية القصوى، بما في ذلك الزوابع المدارية والأعاصير المدارية والأعاصير، وظاهرة النينو/النينيا وما يترافق معها من فيضانات وانهيارات أرضية، فضلاً عن الجفاف بسبب التغيرات في أنماط الطقس المرتبطة باحتراق المحيطات. كما لاحظت عدة وفود أن زيادة الهجرة إلى المناطق الساحلية كانت متوقعة نتيجة للجفاف في المناطق الداخلية، الأمر الذي لا يؤدي إلا إلى تفاقم الحالة في تلك المناطق.

٢٩ - وأشار إلى أن تغير المناخ قد أدى إلى تناقص عدد الأعاصير المدارية وازدياد شدتها على الصعيد العالمي، وتفاقم ظواهر مثل ظاهرة النينو للتذبذب الجنوبي. كما أشار إلى الأحداث الجوية القصوى لا تسبب فقط خسائر في الأرواح وتدمير الممتلكات والهياكل الأساسية، ولكن آثارها على نطاق أوسع تؤدي إلى تراجع المكاسب الإنمائية وإضعاف النمو الاقتصادي وسبل العيش وتهدد الأمن الغذائي وإمكانية الحصول على المياه والصرف الصحي والخدمات الصحية والإسكان، الأمر الذي يهدد التمتع بحقوق الإنسان الأساسية.

٣٠ - وشددت الوفود على الحاجة إلى التعاون الدولي من أجل ضمان الاستجابة في الوقت المناسب للكوارث والأخطار المتصلة بالطقس، ومنع حدوث أضرار جسيمة، وحماية السكان الضعفاء. وفي هذا الصدد، تم إبراز أهمية وضع نظم منسقة للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة وتقييمات المخاطر. واقترح أحد الوفود استخدام مجموعة أدوات مواجهة آثار تغير المناخ للمساعدة على إعداد المجتمعات المحلية لمواجهة هذه المخاطر.

٣١ - وحيث إن ما يقرب من ربع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون قد امتصتها المحيطات وأدت إلى تحمضها، أعربت الوفود عن قلقها إزاء الأخطار التي تشكلها زيادة تحمض المحيطات على النظم

الإيكولوجية للمحيطات، ولا سيما الشعاب المرجانية، والقطاعات الاقتصادية مثل مصائد الأسماك والسياحة. ودعت عدة وفود إلى استخدام مجموعة من الأدوات، بما في ذلك البحث العلمي ورصد المحيطات والسواحل، ورسم الخرائط، والتقييم، من أجل تحسين فهم آثار تحمض المحيطات على النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية. وأشارت عدة وفود إلى أهمية تخفيض الكبريت في الوقود البحري من أجل تخفيف تحمض المحيطات.

٣٢ - وقدم عدد من الوفود معلومات عن الإجراءات المتخذة بشأن تحمض المحيطات، بما في ذلك الأنشطة الوطنية، مثل وضع سياسات وطنية وخطط عمل ونظم رصد تحمض المحيطات. كما تم تسليط الضوء على أمثلة للتعاون الدولي، مثل الشبكة العالمية لرصد تحمض المحيطات.

٣٣ - وأشارت الوفود إلى أن احترار المحيطات يؤثر على توزيع الأنواع البحرية وتكاثرها ووفرتها، وهذا بدوره يمكن أن يؤثر سلباً على إمكانيات صيد الأسماك واللافقرات.

٣٤ - وأشار إلى أن الأسماك توفر التغذية الأساسية لما يزيد عن ٣ بليون شخص، وتشكل ما لا يقل عن نصف البروتين الحيواني، كما تقدم الاحتياجات الأساسية من المعادن لما يبلغ عددهم ٤٠٠ مليون شخص في أفقر البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، توفر مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية سبل العيش بصورة مباشرة أو غير مباشرة لأكثر من ٥٠٠ مليون شخص في جميع أنحاء العالم.

٣٥ - ولوحظ مع القلق حركة الأرصد السمكية بعيداً عن خطوط العرض الدنيا، حيث توفر مصائد الأسماك المعيشية الصغيرة النطاق الأمن الغذائي للعديد من المجتمعات، باتجاه خطوط العرض العليا حيث البلدان الأكثر نمواً. وتسهم أنشطة صيد الأسماك وتربية الأحياء المائية في أكثر من ثلث استهلاك البروتين الحيواني في أفريقيا، في حين يصل ذلك إلى الثلثين في بعض الدول الأفريقية الساحلية. وبغية تلبية الطلب على الغذاء بحلول عام ٢٠٢٠، سيتعين زيادة إنتاج تربية الأحياء المائية في أفريقيا بنحو ٥٠٠ في المائة. وأثار أحد الوفود ضرورة تقييم آليات توزيع عادل للبروتين السمكي بسبب تأثير احترار المحيطات على هجرة مصائد الأسماك في المناطق المدارية وشبه المدارية مما يؤثر على الاقتصادات الضعيفة.

٣٦ - كما أعربت عدة وفود عن قلقها من أن آثار تغير المناخ على الأرصد السمكية من شأنه أن يزيد من تفاقم المشاكل التي تسببها ممارسات الصيد غير المستدامة. وفي هذا الصدد، أشار إلى الحاجة لمزيد من المناقشات بشأن إعادة توزيع إمكانيات صيد الموارد البحرية الحية.

٣٧ - وأشارت عدة وفود إلى أن المحيطات تستضيف العديد من النظم الإيكولوجية الهشة التي تتضرر من آثار تحمض المحيطات وتغير المناخ، بما في ذلك الظواهر الجوية القصوى وارتفاع مستوى البحر والكوارث الطبيعية وابيضاض المرجان، وفي بعض المناطق، تكاثر الطحالب المدمر، مثل بعض أنواع السرجس في مناطق بعينها.

٣٨ - وعلى وجه الخصوص، تتأثر الشعاب المرجانية بتحمض المحيطات واحترارها، وكذلك بالتغيرات الناجمة عن ارتفاع مياه القاع إلى السطح في المحيطات، مما يؤثر سلباً على القطاعات الاقتصادية المرتبطة بها، مثل مصائد الأسماك والسياحة. وذكر أن الشعاب المرجانية في جميع أنحاء العالم تمر بأطول وأسوأ حالة ابيضاض مسجلة. واعتُبر التعاون من خلال آليات مثل المبادرة الدولية للشعاب المرجانية أمراً أساسياً.

٣٩ - وأشارت بعض الوفود إلى فوائد النظم الإيكولوجية الحرجية الزرقاء، مثل غابات المانغروف، ومروج الأعشاب البحرية، والمستنقعات المالحة وغابات العشب البحري، من حيث تقديم العديد من خدمات النظم الإيكولوجية، بما فيها تعزيز مخزون الكربون، مما يسمح بعزل الكربون وتخزينه؛ والحماية من التحات الساحلي والعواصف والفيضانات؛ وتأمين موائل الأسماك؛ وتحسين نوعية المياه؛ ودعم الاقتصادات المحلية من خلال الصيد والسياحة وتوفير مواد البناء ومكونات الأدوية. وقدمت بعض الوفود معلومات عن الإجراءات التي اتخذتها على الصعيدين الدولي والوطني من أجل تعزيز حماية النظم الإيكولوجية التي تخزن الكربون الأزرق واستخدامها بشكل مستدام، بغية دعم إجراءات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

٤٠ - وأقر المشاركون عموماً بالحاجة إلى تعزيز مرونة النظم الإيكولوجية للمحيطات وقدرتها على التكيف مع تغير المناخ. وتحقيقاً لهذه الغاية، دعت عدة وفود إلى اتخاذ تدابير مثل تخفيض التلوث الناجم عن الأنشطة البرية والقضاء على ممارسات الصيد المدمرة، وتحسين رصد تجمض المحيطات واحترارها، وتعزيز آليات إدارة المحيطات وإنشاء مناطق بحرية محمية وغيرها من الأدوات الفعالة للإدارة القائمة على أساس المنطقة، مثل التخطيط المكاني البحري. وأشارت عدة وفود إلى أهمية تحقيق الهدف العالمي المتمثل في حفظ ١٠ في المائة من المناطق البحرية والساحلية وتعزيز الإدارة الفعالة للمناطق البحرية المحمية. كما تم التأكيد على الحاجة إلى تعزيز التكيف وبناء قدرة المجتمعات الساحلية على الصمود.

٤١ - واعترافاً بأهمية دور المحيطات في التخفيف من آثار تغير المناخ بوصفها بالوعات للكربون، أشارت عدة وفود إلى انعدام التفاهم بشأن إمكانية استخدام تكنولوجيات الهندسة الجيولوجية، مثل إدارة الإشعاع الشمسي، وتخصيب المحيطات، وعزل ثاني أكسيد الكربون، لتعزيز الأثر التخفيفي للمحيطات. وأشارت وفود أخرى إلى أن العديد من تلك التدابير المحتملة للتخفيف مكلفة جداً، وذات بصمة بيئية كبيرة، ويمكن أن تؤثر على سلامة النظام الإيكولوجي. وفي هذا الصدد، تمت الدعوة إلى استخدام النهج الوقائي. ودعت عدة وفود إلى مزيد من البحوث المتعددة التخصصات والتقييمات البيئية من أجل فهم أفضل لآثار الهندسة الجيولوجية على التنوع البيولوجي ووظائف النظم الإيكولوجية وخدماتها، وآثار المسائل الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية والأخلاقية والخيارات التنظيمية.

٤٢ - كما تم التنويه بإمكانية استخدام التكنولوجيات، من قبيل تحسين كفاءة الطاقة، وبطاريات البلازما، وفصل الأكسجين عن الهيدروجين، واستخدام مصادر الطاقة مثل الطاقة الشمسية والطاقة الريحية والطاقة الحرارية والنووية للتخفيف من آثار تغير المناخ.

٤٣ - وجرى التسليم عموماً بالحاجة إلى المزيد من البحث، لا سيما بشأن تدابير التخفيف والتكيف. ودعت عدة وفود إلى إجراء بحوث محددة الهدف بشأن العلاقة بين تغير المناخ والمحيطات، من أجل المساعدة على إدارة الأنشطة البشرية والتخفيف من آثارها على بيئة المحيطات. وأشار إلى وجود ثغرات في تغطية المحيطات المستندة إلى بيانات متسقة، وكذلك إلى الهياكل الأساسية لجمع ونشر البيانات والمعلومات، فضلاً عن استخدام البيانات في إدارة القدرات والمخاطر.

٤٤ - ودعت الوفود إلى تحسين رصد تجمض المحيطات واحترارها، وإلى إجراء المزيد من البحوث بشأن الآثار التراكمية، بما في ذلك تغير المناخ، على المحيطات. وأقر المشاركون أيضاً بالحاجة إلى المزيد من التقييمات للتفاعل الفيزيائي بين البر والبحر، وبأن الأمم المتحدة يمكن أن تضطلع بدور أكبر في هذا



الصدد. ووجهت الدعوة أيضا إلى تعزيز ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ولاحظ أحد الوفود أن مواقع التراث الثقافي المغمورة بالمياه لها دور في رصد آثار تغير المناخ على مر الزمن.

٤٥ - ورحبت الوفود بقرار الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بإعداد تقرير خاص عن المحيطات والغلاف الجليدي في مناخ متغير، والمقرر إنجازه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. وتم التأكيد أيضا على أهمية التقييم البحري المتكامل العالمي الأول. وقُدمت أمثلة على الجهود البحثية والبرامج المنفذة على الصعيدين الوطني والإقليمي، فضلا عن تلك التي تنفذها المنظمات الحكومية الدولية، بما في ذلك اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

٤٦ - وتم التأكيد على الاحتياجات المتعلقة بالبحوث العلمية بشأن آثار تغير المناخ على المحيطات، بما في ذلك إنجاز دراسات أكثر شمولاً عن أثر ارتفاع مستوى سطح البحر، وهي دراسات مجزأة حالياً، وكذلك المزيد من الدراسات لتحديد أثر ارتفاع درجة حرارة المياه، فضلا عن تحمض المحيطات. كما تم التأكيد على الحاجة إلى موارد مالية إضافية لتمويل البحوث، إلى جانب الاحتياجات المتعلقة بالتكنولوجيا والخبرات وإعداد النماذج للتنبؤ بتأثير تغير المناخ وتخطيط تدابير التكيف والتخفيف.

٤٧ - وشددت وفود كثيرة على الحاجة إلى بناء القدرات ونقل التكنولوجيا، بما في ذلك في سياق المساعدة الإنمائية الرسمية، وإتاحة الوصول إلى التمويل، بغية مساعدة الدول النامية في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه. وفي هذا الصدد، سلطت وفود عدة الضوء على رأي مفاده أن البلدان المتقدمة النمو، التي تعتبر مسؤولة تاريخياً عن مستويات انبعاثات غازات الدفيئة التي أسهمت في تغير المناخ، بوسعها أن تسهم في تمويل تكاليف التصدي لتغير المناخ، بما في ذلك من خلال الوفاء بتعهداتها بمساهمة سنوية قدرها ١٠٠ بليون دولار بحلول عام ٢٠٢٠. وفي هذا السياق، وجهت عدة وفود الانتباه إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو واتفاق باريس، والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية وأوجه الضعف لديها فيما يتعلق بتغير المناخ، وبخاصة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، والدول الأفريقية الساحلية، والبلدان الساحلية المنخفضة، والبلدان المتوسطة الدخل.

٤٨ - وكررت الوفود التأكيد على الحاجة إلى التعاون والتنسيق الدوليين، بما في ذلك اتخاذ إجراءات متضافرة لمكافحة آثار تغير المناخ على المحيطات، مشيرة إلى أنه نظراً للطابع المترابط للمحيطات، فلن تتمكن أي دولة بمفردها من التغلب على تلك الآثار وما يعقبها من نتائج بيئية واجتماعية واقتصادية. وأشار إلى أن القطاعين الخاص والعام على حد سواء سيحتاجان إلى المشاركة في هذه العملية، بوسائل منها الحوافز الاقتصادية لتشجيع تدابير التخفيف. كما سلط الضوء على التعاون بين الوزارات المعنية، ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، لأن ذلك من شأنه أن يزيد من الدعم السياسي ويعزز نهجاً يشمل المجتمع بأكمله. وأبرزت عدة وفود أهمية إشراك المجتمعات المحلية.

### مجال التركيز: آثار تغير المناخ على المحيطات

٤٩ - وفقاً لصيغة المناقشات وجدول الأعمال المؤقت المشروح، شُكل فريق المناقشة المعني بالموضوع المحوري في إطار جزأين يدوران حول الموضوعين التاليين: (أ) آثار تغير المناخ على المحيطات، بما في ذلك الآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية؛ (ب) التعاون والتنسيق في مواجهة آثار تغير المناخ على

المحيطات: الإجراءات الحالية وفرص المضي في تعزيزها. وافتُتح الجُزآن بعروض قدمها المشاركون في حلقة النقاش، تلتها مناقشات تفاعلية.

## ١ - آثار تغير المناخ على المحيطات، بما في ذلك الآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية

(أ) العروض المقدمة من أعضاء حلقة النقاش

٥٠ - في الجزء الأول، قدمت نائبة رئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، كو باريت، عرضاً لاستنتاجات تقرير الهيئة عن التقييم الخامس والأعمال التحضيرية لتقرير التقييم السادس، بما في ذلك التقرير الخاص عن المحيطات والغلاف الجليدي في مناخ متغير. وتطُرقت فرانسواز غاي، من لجنة البحوث البحرية والساحلية (فرنسا) والمركز الوطني للبحث العلمي، إلى خدمات النظم الإيكولوجية وكيف يمكن لتغير المناخ أن يؤثر عليها. وقدم فانغلي كياو، الأمين العام للحكومة ونائب المدير العام للمعهد الأول لعلم البحار والمحيطات، التابع للإدارة الحكومية لشؤون المحيطات، إيضاحات بشأن التجربة الصينية في وضع الإسقاطات والتوقعات المناخية، بما في ذلك التحديات والحلول الممكنة لتحسين النماذج المناخية. وأبرز فرانسيسكو أرماندو أرياس إيسازا، المدير العام لمعهد البحوث البحرية والساحلية في كولومبيا، آثار تغير المناخ على كولومبيا، وكذلك أدوات العمل والتخطيط للتصدي لتلك الآثار. وقدمت إيلفا إسكوبار بريونيس، من جامعة المكسيك الوطنية المستقلة عرضاً عن تغير المناخ في نظم المحيطات في المكسيك، مع التركيز على التحديات وفرص التعاون، وبخاصة في دعم العلم كأساس لوضع السياسات. وقدم فيليب ساتن، من المعهد الوطني لبحوث المياه والغلاف الجوي في نيوزيلندا، إيضاحات بشأن آثار المحيطات على المناخ الإقليمي وأهمية برنامج آرغو في تحقيق تغطية عالمية لقياسات درجات الحرارة والملوحة في المحيطات. ولاحظت ليزا بيل، من كلية علوم البحار والغلاف الجوي بجامعة ميامي، أهمية التيارات المناخية الغربية في تهدئة مناخ الأرض ومعالجة آثار تغير المناخ على المحيطات. وناقشت إليزابيث جويت، من مكتب بحوث المحيطات والغلاف الجوي بالإدارة الوطنية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي، البحوث الحديثة المتعلقة بتحمض المحيطات، بما فيها الآثار المتوقعة والاستراتيجيات الممكنة لتخفيف الآثار محلياً. وركزت كثرينا فابريسيوس، من المعهد الأسترالي لعلوم البحار، على آثار تحمض المحيطات على الأنواع والنظم الإيكولوجية، وناقشت الاستراتيجيات الممكنة لإدارة تلك الآثار في الأمد القصير. وقدم ديميتري غوتيريز أغيلار، من معهد البحوث البحرية في بيرو، عرضاً عن آثار تغير المناخ على إنتاجية المحيطات ومستوى التشبع بالأكسجين، مع التركيز على منطقة جنوب شرق المحيط الهادئ. وقدمت جنيفر هوارد، من مؤسسة الحفظ الدولية، عرضاً عن النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية وعن كيف أن أشجار المنغروف والمستنقعات المدية ومروج الأعشاب البحرية تشكل أعلى إمكانية للتخفيف من آثار تغير المناخ. وأدلت مارلين موزس، الممثلة الدائمة لنانورو لدى الأمم المتحدة وممثلة تحالف الدول الجزرية الصغيرة، ببيان عن آثار تغير المناخ على الجزر المنخفضة والتهديدات على وجود هذه الأمم بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر وفقدان إمدادات المياه العذبة وهجرة الأسماك وبيضاض المرجان. وقدم كارلوس غارسيا سوتو، من المعهد الإسباني لعلوم البحار والمحيطات، إيضاحات بشأن العوامل الرئيسية لتغير المناخ التي تؤثر على مصائد الأسماك وتربية المائيات. وتطرق ويليام تشيونغ، من جامعة كولومبيا البريطانية في كندا، لإجراءات التخفيف والتكيف اللازمة لاستدامة مصائد الأسماك البحرية على الصعيد العالمي في ظل تهديد تغير المناخ. وشددت ناتالي حلمي، من مركز موناكو العلمي، على ضرورة سد الفجوة بين آثار تحمض المحيطات والتقييم الاقتصادي، وعرضت نتائج سلسلة حلقات

العمل "سد الفجوة بين آثار تجمض المحيطات والتقييم الاقتصادي". وقدم عصام ياسين محمد، من المعهد الدولي للبيئة والتنمية، عرضاً عن آثار تغير المناخ على مصائد الأسماك والآثار المترتبة على الأمن الغذائي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وأخيراً، سلطت ماريا فوسهايم، من معهد البحوث البحرية في النرويج، الضوء على فقدان التنوع البيولوجي في منطقة القطب الشمالي والآثار التي يخلفها تغير المناخ على النظم الإيكولوجية الأخرى في المياه القطبية.

## (ب) حلقات النقاش

٥١ - لاحظت الوفود أن الأرقام التي أبرزها مقدمو العروض فيما يتعلق بالآثار طويلة الأمد لتغير المناخ وتجمض المحيطات تبعث على بالغ القلق.

٥٢ - وأعربت بعض الوفود عن اتفاقها في الرأي مع المشاركين في حلقة النقاش بشأن أهمية وضع نماذج بشأن تغير المناخ والحاجة إلى بيانات داعمة، لا سيما تلك المستمدة من أعماق المحيطات، وتساءلوا عن الكيفية التي يمكن بها تحسين المعارف في هذا المجال. وأبرزوا بعض التحديات المتصلة بالحصول على البيانات من الموقع في المياه الأكثر عمقاً، الأمر الذي يتطلب معدات أكثر تكلفة، بينما يمكن استخدام السوائل لجمع البيانات من المياه الأقل عمقاً. وجرى التأكيد على أن تبادل المعارف والبنيات التحتية للبحوث، بالإضافة إلى بناء القدرات، هي أمور من شأنها أن تمنح مجتمع البحوث الدولي فهماً أفضل للكيفية التي سيستمر بها تأثير النظم الإيكولوجية البحرية والمجتمعات المحلية في المحيطات بسبب تزايد انبعاثات غازات الدفيئة.

٥٣ - وأشارت السيدة غاي إلى وجود أدوات جديدة يجري وضعها وتشغيلها لرصد المياه التي يزيد عمقها عن ٢٠٠٠ متر، وإن كانت التكلفة باهظة جداً. ولاحظ السيد كياو أنه في حين أن النماذج المناخية هامة جداً في التنبؤ بآثار تغير المناخ، فمن المهم أيضاً الأخذ بالاعتبار العمليات المادية لتحسين النماذج، من قبيل كثافة الأمواج السطحية.

٥٤ - وأضاف السيد آرياس إيسازا أنه رغم أن تحسن التكنولوجيا يتيح جمع البيانات من مناطق أكثر عمقاً، فإن سرعة التحسن في جمع البيانات لا تتواءم مع قدرة الباحثين على تحليل البيانات وتفسيرها. وهناك حاجة إلى تعاون دولي من أجل تيسير تقاسم المعارف ونقل التكنولوجيا لتحسين الاستجابات.

٥٥ - ورداً على سؤال عن سبب عدم وجود وحدات لبرنامج آرغو في بعض المناطق من المحيط الهادئ، لاحظ السيد ساتن أن عوامات آرغو تجمع البيانات على الصعيد العالمي، ولكنها ليست مصممة للعمل في المناطق التي يقل عمقها عن ١٠٠٠ متر. وأضاف أنه يجري تطوير عوامات يمكن نشرها في أماكن أقل عمقاً من ذلك.

٥٦ - وأوضح السيد ساتن أن عوامات آرغو قد استخدمت أيضاً في جمع المعلومات للتنبؤات المتصلة بتيار النينو. ولكنه أشار إلى أنه فيما يتعلق بأخر حادث لتيار النينو وقع قبالة سواحل شمال بيرو، فإن ذلك الحادث لم يكن مألوفاً وتطور بسرعة كبيرة، وكان أول حادث من نوعه يدون في سجلات العصر الراهن.

٥٧ - ولاحظ أحد الوفود أن المناقشات بشأن تغير المناخ تركز في معظمها على تدابير التكيف، وشدد على ضرورة إيلاء اهتمام أكبر بإجراءات التخفيف وإحداث تغيرات مجتمعية، بما في ذلك وضع

تُهج إبداعية قادرة، على سبيل المثال، على تشجيع مسؤولية الشركات أو زيادة الوعي والإمام بآثار تغير المناخ على المحيطات. ولاحظت السيدة باريت في هذا الصدد أن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ قد نُظمت في شكل أفرقة عاملة مكلفة بمعالجة جميع عناصر تغير المناخ، بما في ذلك التخفيف من الآثار.

٥٨ - ورداً على سؤال يتعلق بمفهوم الخسارة والضرر، على النحو الوارد في اتفاق باريس، أشارت السيدة باريت إلى أن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ توفر الأساس العلمي للقرارات السياسية، بما في ذلك في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وبالتالي، سيُنظر في المؤلفات العملية ذات الصلة بالموضوع إما في تقرير التقييم السادس للهيئة أو في التقرير الخاص ذي الصلة.

٥٩ - وأبرزت أوجه الضعف التي تعاني منها الشعاب المرجانية، التي تأثرت خلال السنوات الأخيرة ببيضاض شامل على الصعيد العالمي سببه احترار المحيطات. واعتُبر تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة وبناء قدرة المناطق الساحلية على الصمود عاملين أساسيين لمنع المزيد من الآثار السلبية. وأشار إلى خطة أستراليا المتعلقة بالشعاب المرجانية لعام ٢٠٥٠، التي تسعى، من بين أمور أخرى، إلى زيادة قدرة حاجز الشعاب المرجانية الكبير على الصمود أمام التهديدات طويلة الأمد مثل تغير المناخ. كما اعتُبر من الأساسي تحقيق التعاون الدولي والعمل المشترك من أجل بناء قدرة الشعاب المرجانية على الصمود. وأشار إلى مبادرة الشعاب المرجانية الدولية باعتبارها مثلاً جيداً على هذا التعاون. وفي السنوات المقبلة، يُتوقع أن يتوافر للعلماء ما يكفي من البيانات لوضع تنبؤات بشأن أحداث الابيضاض.

٦٠ - وشدد بعض المشاركين على هشاشة الجزر، لا سيما الجزر المنخفضة، أمام ارتفاع مستوى سطح البحر بسبب تغير المناخ، وعلى ضرورة نقل التكنولوجيا وبناء القدرات لصالح الدول التي توجد على "الخط الأمامي" لتأثيرات تغير المناخ. وسلط الضوء على أوجه الضعف الخاصة فيما يتعلق باختفاء الأراضي ومحدودية خيارات الانتقال، مع ما يترتب على ذلك من تحديات وجودية، وكذلك الآثار على إمدادات المياه العذبة وإنتاج الأغذية بسبب تسرب المياه المالحة. ورداً على سؤال بشأن الإجراءات ذات الأولوية التي تتخذها البلدان المنتجة لكميات كبيرة من غازات الدفيئة من أجل معالجة الآثار السلبية على الدول الجزرية، لاحظ السيد كياو أن تلك البلدان تتأثر هي الأخرى إلى حد كبير بتغير المناخ، بما في ذلك ارتفاع حدة العواصف، وأنها تعمل على تنفيذ الاستجابات الضرورية. وأشار أحد الوفود سؤالاً بشأن أثر ذوبان الغطاء الجليدي على الجزر المنخفضة. ورداً على السؤال، لاحظت السيدة باريت أن تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ الخاص عن المحيطات والغلاف الجليدي في ظل مناخ متغير قد أقر بتلك الصلات وسيضمن فصلاً عن ارتفاع مستوى سطح البحر والآثار المترتبة على الجزر والسواحل والمجتمعات المحلية المنخفضة. وأدرج إطار في الفصل يتطرق للجزر والسواحل المنخفضة، اعترافاً بالتهديدات المحددة التي تواجهها تلك المناطق.

٦١ - ورداً على سؤال بشأن إمكانية التحكم في نقل الحرارة في نظم التيارات في المحيطات من أجل تخفيف آثار تغير المناخ، أشارت السيدة بيل إلى أنه لا يمكن للبشر من الناحية الواقعية إدارة تلك النظم. وأبرزت أن المحيطات تستوعب قرابة ٩٠ في المائة من فائض الطاقة الحرارية المحتجزة في النظام المناخي بسبب انبعاثات غازات الدفيئة. ومع ذلك، فمن المهم جداً فهم الكيفية التي تخزن بها المحيطات هذه

الطاقة ومتى وأين تُرجعها إلى الغلاف الجوي. ولاحظت أن فهم دوران المحيطات هو أمر أساسي في معالجة تلك المسائل.

٦٢ - ورداً على تعليق له صلة بالتفاوت بين الاتجاه التنازلي لدرجات الحرارة على سطح البحر الذي رُصد في جنوب شرق المحيط الهادئ والاتجاه التصاعدي المتوقع من النماذج المناخية الإقليمية، أشار السيد غوتيريز أغيلار إلى أنه في حين ساد اتجاه لانخفاض درجات الحرارة على السواحل طوال السنوات الأربعين الأخيرة، تشير تقييمات حديثة إلى أن هذا الاتجاه قد بدأ يتغير. وقد أظهرت الملاحظات على مدى العقد الماضي تراجعاً لخط ارتفاع مياه القاع إلى المياه السطحية الساحلية، الأمر الذي يشير إلى نقصان في ارتفاع مياه القطاع إلى السطح، وهو الأمر الذي يحتمل أن يكون ناتجاً عن الاحترار في عرض البحر.

٦٣ - وأثير سؤال بشأن إمكانية استخدام المحميات البحرية كأداة لإعادة إنعاش المناطق الميتة أو المناطق التي تعاني من نقص الأكسجين في المحيطات. وأشارت السيدة جويت إلى أن الدوافع الرئيسية لظهور المناطق الساحلية الناقصة الأكسجين تكمن في فرط المغذيات من الأنشطة البرية ومن تغيرات درجات الحرارة. وهي ترى أن المحميات البحرية يمكن أن يكون لها أثر مفيد في توعية واضعي السياسات بشأن ضرورة معالجة التلوث البري بالتزامن مع الجهود المبذولة لحماية المناطق الساحلية.

٦٤ - وفي معرض تناولها لآثار حمض المحيطات في مناطق محددة، قالت السيدة جويت إن تلك الآثار ستظل قائمة في المستقبل البعيد بسبب ارتفاع مستويات ثاني أكسيد الكربون التي توجد بالفعل في الغلاف الجوي والتي تستوعبها المحيطات. وأضافت السيدة فابريسيوس أن المستويات الحالية لثاني أكسيد الكربون في المحيطات لا تزال تسمح للشعاب المرجانية بالنمو، ولكنها أشارت إلى أن التوقعات إلى غاية نهاية القرن الحالي تثير شواغل شديدة وتبرز الحاجة إلى كبح انبعاثات غازات الدفيئة.

٦٥ - ورداً على سؤال عن العلاقة بين أثر التشريعات الاتحادية بشأن حمض المحيطات في الولايات المتحدة، أوضحت السيدة جويت أن الأنظمة تركز على توفير المزيد من البحوث والرصد لاكتساب فهم أفضل لكيفية تأثير حمض المحيطات على المياه الساحلية. وأشارت إلى أن الأوساط العلمية والقطاع الصناعي في الولايات المتحدة يستكشفون تدابير التكيف المحلية الممكنة، ولكن الأمر لا يزال في مرحلة أولية جداً ويحتاج إلى المزيد من التحقيق.

٦٦ - ورداً على سؤال عن حجم انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي تستوعبها المحيطات على الصعيد العالمي، أوضحت السيدة جويت أنه في حين قد يكون هناك بعض التباين إقليمياً في كميات الكربون الممتصة بسبب الاختلافات في الإنتاجية الأولية، فإن العلماء واثقون من أن المحيطات تستوعب نحو ٢٧ في المائة من إجمالي الانبعاثات. وهذا الرقم هو نتيجة بحوث مكثفة قائمة على جهود دولية لمعاينة المحيطات على الأمد الطويل. ولاحظت أن هناك حاجة إلى إجراء المزيد من البحوث لتحديد الكيفية التي سيؤثر بها الاحترار العالمي على قدرة المحيطات على امتصاص ثاني أكسيد الكربون.

٦٧ - ورداً على سؤال عن الاعتراف بدور مروج الأعشاب البحرية في احتجاز ثاني أكسيد الكربون طبيعياً، أشارت السيدة فابريسيوس إلى أن تلك الموائل لها أهمية في اقتصاد الكربون الأزرق. وأبرزت السيدة هوارد إمكانية الهائلة لمروج الأعشاب البحرية وأشجار المنغروف والمستنقعات الملحية في استراتيجيات التخفيف، وأبرزت العمل الذي تقوم به المبادرة الدولية للكربون الأزرق. كما أشار إلى

أنظمة الاتحاد الأوروبي التي تحدد مروج الأعشاب البحرية بوصفها مؤثلاً ذا أولوية، وتتطلب التزام الدول الأعضاء بحماية وحفظ ما لا يقل عن ٦٠ في المائة من هذه المروج كجزء من شبكة المحميات البحرية المعروفة باسم "ناتورا ٢٠٠٠".

٦٨ - ورداً على الشواغل التي أثّرت بشأن احتمال وجود نقص في المعارف المتصلة بالآثار التي يمكن أن تترتب على احتجاز الكربون في نظام إيكولوجي متكامل مثل المحيطات، أشارت السيدة هوارد إلى أن هناك حاجة إلى مزيد من البحوث من أجل فهم كامل لتفاصيل حركة الكربون في النظم الإيكولوجية في المحيطات وفي البر على حد سواء. بيد أنها أوضحت أن هناك بالفعل عدداً كبيراً من البحوث لتوضيح غالبية حركة الكربون في إطار الدورة الكربونية. وبصفة خاصة، أشارت إلى أن هناك أدلة علمية كافية تثبت الإمكانيات الكبيرة لأشجار المنغروف والمستنقعات الملحية والأعشاب البحرية في التخفيف من آثار تغير المناخ.

٦٩ - وأثّرت شواغل بشأن إمكانية تحرر الكربون المحتجز وعودته إلى الغلاف الجوي بسبب تدهور النظم الإيكولوجية البحرية، واقترحت إمكانية فرض جزاءات على البلدان التي تسمح بحدوث ذلك التدهور. ورداً على ذلك، أبرزت السيدة هوارد أنه في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والمساءلة بشأن غازات الدفيئة، فإن البلدان مطالبة بالكشف عن الأرباح والخسائر المتصلة بانبعاثات غازات الدفيئة في مختلف القطاعات. وأضافت أنه لو تم اعتبار النظم الإيكولوجية الساحلية قطاعاً ذا أولوية، لكانت البلدان خاضعة للمساءلة عن احتجاز وتخزين ثاني أكسيد الكربون، وكذلك عن الانبعاثات الناجمة عن الأنشطة المدمرة، مثلما هو الشأن بالنسبة للنظم الإيكولوجية البرية.

٧٠ - وأثّرت شواغل إضافية فيما يتعلق بزيادة التركيز على إمكانيات النظم الإيكولوجية البحرية لعزل الكربون، عوضاً عن خفض الانبعاثات. وأعربت السيدة هوارد عن اتفاقها في الرأي القائل بأن خفض الانبعاثات هو أهم من أي قيمة عزل ناشئة عن نظام طبيعي. وأضافت قائلة إنه استناداً إلى تقديرات منظمة الحفاظ الدولية، فلا يمكن، عن طريق عزل الكربون من النظم الطبيعية، تحقيق سوى نسبة ٣٠ في المائة من تخفيف آثار تغير المناخ على نحو ما يوصي به اتفاق باريس. وبالتالي، فلا بد من أن تستند نسبة الـ ٧٠ في المائة المتبقية إلى استراتيجيات للحد من الانبعاثات.

٧١ - وأعرب عن رأي مفاده أنه نظراً لاحتمال حدوث أضرار واسعة النطاق للبنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية من جراء آثار تغير المناخ على المحيطات، فلا بد من معالجة تلك المسائل من منظور أمني، على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني.

٧٢ - وفيما يتعلق بتأثير احترار المحيطات على أنماط هجرة الأسماك المدارية وشبه المدارية، فقد أشارت السيدة بيل إلى أن التغيرات في درجة الحرارة تؤثر على الأماكن التي تتكاثر فيها الأسماك وتتغذى، ومن ثم فإنها تؤثر على توزيع الأنواع الحية البحرية. وأشارت السيدة جويت أيضاً إلى أن تقرير التقييم الخامس للفرق الدولي المعني بتغير المناخ يناقش التغيرات التي تطرأ على توزيع الأنواع البحرية وفق التغيرات الحاصلة في درجات الحرارة.

٧٣ - وسلّط عدد من الوفود الضوء على آثار تغير المناخ وتحمض المحيطات على مصائد الأسماك، بما في ذلك التحولات الحادثة في نطاقات توزيع الأنواع الحية البحرية صوب القطبين وصوب المياه

العميقة بسبب احتزار المحيطات وتدمير النظم الإيكولوجية البحرية الناجمين عن الظواهر الجوية البالغة الشدة، وكذلك إزالة أكسوجين المحيطات وتكاثر الطحالب الضارة.

٧٤ - وطُرح سؤال عن توافر البحوث المتعلقة بآثار إزالة الأكسجين على الأرصد السمكية. فلاحظ السيد غارسيا سوتو أن إزالة الأكسجين مسألة تؤثر على مصائد الأسماك في البحار شبه المغلقة، كالبحر الأسود وأجزاء من البحر الأبيض المتوسط. وأشار السيد تشيونغ إلى حساسية مصائد الأسماك الواقعة في عرض البحار للمناطق التي تعاني من فقر الأكسجين في المحيطات المفتوحة، وأشار إلى أن توزيع أرصدة سمك التونة في المحيط الأطلسي تأثر بوجود تلك المناطق.

٧٥ - وردا على سؤال عن آثار الظواهر المناخية الشديدة على مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية، أكد السيد تشيونغ أهمية النظر في هذه الآثار وأشار، على سبيل المثال، إلى الضغوط الواقعة على الأرصد السمكية من جراء زيادة صيد الأسماك لأغراض الكفاف التي تعقب أي ظاهرة جوية قصوى. وأبرز أيضا أهمية حفظ وإدارة الأرصد السمكية والنظم الإيكولوجية من أجل زيادة قدرتها على الصمود ومن أجل المساعدة في الحد من آثار هذه الظواهر الشديدة على المجتمعات الساحلية.

٧٦ - وأعرب أحد الوفود عن القلق إزاء تأثير تغير المناخ على النظم الإيكولوجية البحرية في القطب الشمالي. وطُرح سؤال عن تأثير فقدان الجليد البحري على المستويات الغذائية الدنيا في المحيط المتجمد الشمالي، وتحديدًا، آثار تكاثر الطحالب تحت الجليدية، وكذلك انتشار طحالب الجليد المفتوح وتبايناتها الموسمية، وكيف يؤثر على الشبكة الغذائية. وأوضحت السيدة فوسهايم أن تساقط الطحالب يحدث من جراء ذوبان الجليد البحري الهامشي يعزز الإنتاج القاعي في قاع المحيطات. إلا أنه عندما يزول بالفعل جليد البحر المفتوح، فإن ذلك التأثير لا يحدث، مما يخلق نظاما أكثر خضوعا لسيطرة البحر عليه.

٧٧ - وردا على سؤال بشأن أهمية السياسات المنظمة لمصائد الأسماك والمتعلقة بالتكيف مع آثار تغير المناخ، أكد السيد غارسيا سوتو الحاجة إلى أن يراعي مقرر السياسات الاحتياجات الاجتماعية والمصالح الوطنية، والمشورة العلمية، بطريقة متوازنة. وشدد أيضا على دور الحوار في تسوية النزاعات الناجمة عن التحولات في أنماط توزيع الأرصد السمكية.

٧٨ - وأثار أحد الوفود إمكانية النظر في الجهود التي تبذلها الدول لمواجهة آثار تغير المناخ على مصائد الأسماك لدى تحديد توزيع كمية المصيد الإجمالي المسموح بها للدول في المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك. وأشارت السيدة حلمي في هذا السياق إلى أنه يجب التفاوض بشأن الحصص باستخدام البيانات الحالية والتوقعات المستقبلية على السواء، وشددت على أهمية إشراك كل من العلماء ومقرري السياسات في هذا الصدد.

٧٩ - وردا على سؤال بشأن الثغرات التي تعتري فهم آثار تغير المناخ على مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية، شدد السيد تشيونغ على الحاجة إلى إدارة مصائد الأسماك القائمة على النظم الإيكولوجية، وأشار إلى عمل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) بشأن التكيف مع تغير المناخ في مصائد الأسماك في ما يتعلق، في جملة أمور، بتقييمات الأرصد السمكية والاعتبارات على نطاق النظم الإيكولوجية والنهج التحوطية. وأشار إلى ضرورة تثقيف صيادي الأسماك وزيادة وعي المستهلكين، بوسائل منها تغيير عاداتهم الاستهلاكية لصالح استدامة الأرصد السمكية وأنواع الأحياء

المائية المستزرعة القادرة على مقاومة تغير المناخ، وذلك كوسيلة من وسائل معالجة مشكلة الصيد المفرط. وشدد، في هذا الصدد، على أهمية ربط الهدف ١٢ بالهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة.

٨٠ - ونوّه كل من السيد غارسيا سوتو والسيد تشيونغ وأحد الوفود بفائدة "المحميات البحرية الدينامية" في معالجة هجرة الأرصد السمكية إلى خارج المحميات البحرية القائمة بسبب تغير المناخ. وأشار السيد تشيونغ أيضا إلى فوائد المحميات البحرية الدينامية في المياه الساحلية في استعادة مصائد الأسماك وتكملة التدابير الإدارية القائمة، بما في ذلك الحد من الصيد العرضي. وشدد أيضا على ضرورة تقصير الجداول الزمنية لدى تصميم هذه التدابير. وأبرز السيد تشيونغ أهمية إدماج التغيرات البيئية المتوقعة لدى تصميم المحميات البحرية وشبكاتها لتشمل الموائل المتوقعة الحالية والمقبلة على السواء.

٨١ - وفي رده على أحد الأسئلة، لاحظ السيد تشيونغ أنه ليست هناك طريقة وحيدة لتعيين المحميات البحرية الدينامية، ولكنه أشار إلى ضرورة النظر في بيانات الاستشعار البُعدي المتعلقة بالخصائص الأوقيانوغرافية في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية لتحديد مواقع الموارد البحرية الحساسة. وأشار إلى أن المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك يمكن أن تعيّن محميات بحرية مع مراعاة العناصر الدينامية، مثل أنماط درجات الحرارة في المواسم المختلفة، فضلا عن الحاجة إلى مجموعة من التدابير الرامية إلى حماية الأرصد السمكية وإعادة تأهيل ما كانت عليه، بما في ذلك النهج القائمة على النظم الإيكولوجية. واعتبر بعض الوفود أن من المفيد الحصول على معلومات إضافية عن مفهوم المحميات البحرية الدينامية، بما يشمل الممارسات الفضلى، وكيف يمكن لهذه الأدوات أن تساعد في إعادة الأرصد السمكية إلى سابق عهدها، رغم تخمض المحيطات واحترارها.

٨٢ - وأثار أحد الوفود إمكانية إدماج المحميات البحرية الدينامية في المفاوضات المتصلة بإبرام صك دولي ملزم قانونا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بقانون البحار الخاص بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستدامة استخدامه، المقرر وضعه بموجب قرار الجمعية العامة ٢٩٢/٦٩. وشدد السيد تشيونغ على مزايا المحميات البحرية الدينامية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية في التصدي لآثار تغير المناخ على مصائد الأسماك. وأشار السيد غارسيا سوتو إلى أنه يمكن أيضا إدراج الصك في الاتفاقات السارية المتعلقة بمصائد الأسماك.

٨٣ - وأكد كل من السيد غارسيا سوتو وأحد الوفود على ضرورة مراعاة الأولويات المحلية لدى وضع تدابير إدارة مصائد الأسماك، من قبيل المناطق البحرية المحمية، بدلا من الحلول أو الأهداف العالمية. وأضاف أن من المهم، في ذلك الصدد، السماح بإدخال تعديلات على المحميات البحرية وعلى إغلاق المناطق على ضوء أفضل المعلومات العلمية المتاحة، والنظر في أنواع مختلفة من صكوك الإدارة المرتكزة على المناطق. ووجّه الانتباه، في ذلك الصدد، إلى الممارسة المعمول بها للجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي.

٨٤ - وأبرز عدد من الوفود الآثار السلبية لتغير المناخ على مصائد الأسماك في البلدان النامية وعلى سكان المناطق الساحلية فيها، فضلا عن مكامن الضعف في تلك البلدان. وأشار كل من السيد محمد والسيد غارسيا سوتو إلى ضرورة التصدي لآثار تغير المناخ على مصائد الأسماك الصغيرة الحجم، نظرا لما لها من أهمية في القضاء على الفقر والجوع، وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف ١٤ منها. ولوحظ، في ذلك الصدد، أن مصائد الأسماك الصغيرة الحجم توفر ما تبلغ نسبته



٦٠ في المائة من المصيد السمكي العالمي، وتوفر فرص عمل لما تزيد نسبته على ٩٠ في المائة من صيادي الأسماك على المستوى العالمي، وغالبيتهم من البلدان النامية. ودعا السيد محمد إلى انخياز المؤسسات إلى مصائد الأسماك الصغيرة الحجم لتمكين تلك المجتمعات المحلية من أن تكون أكثر قدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ.

٨٥ - وأشار السيد غارسيا سوتو أيضا إلى أهمية الهدف ١٤ للدول ذات القدرات المحدودة. وأشار إلى الوسائل الممكنة للتصدي لآثار تغير المناخ على الدول النامية، من قبيل بناء القدرات ونقل التكنولوجيا، والتدريب على سبل عيش بديلة، والوصول إلى التجارة. وتم أيضا التأكيد على الحاجة إلى معالجة لمسألة التحات الساحلي.

٨٦ - وأشار السيد تشيونغ إلى الضرورة القصوى لتحقيق الأهداف المتعلقة بالانبعاثات في إطار اتفاق باريس، ولكنه أشار أيضا إلى أهمية تدابير التكيف في الأجلين المتوسط والقصير التي يمكن أن تساعد على خفض آثار تغير المناخ على المجتمعات المحلية والدول، على سبيل المثال، من خلال الحد من عوامل الإجهاد المحلية، والحفاظ على الموائل الحيوية للأرصدة السمكية، وتوفير طائفة أوسع من فرص كسب العيش.

## ٢ - التعاون والتنسيق في مواجهة آثار تغير المناخ على المحيطات: الإجراءات الحالية وفرص المضي في تعزيزها

(أ) العروض المقدمة من أعضاء حلقة النقاش

٨٧ - في الجزء الثاني، قدّم هيرمان غارسيا من الدائرة الوطنية للبيانات البيئية والبيانات والمعلومات الساتلية التابعة للإدارة الوطنية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي، والمراكز الوطنية للمعلومات البيئية، عرضا عن قواعد البيانات العالمية المتكاملة للمحيطات من أجل توثيق تقلبات المحيطات. وأبرز فلاديمير ريبينين، عضو اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو دور النظام العالمي لرصد المحيطات ومساهماته، ضمن جملة أمور، في نظم الإنذار المبكر، وفي التقييمات والتنبؤات على الصعيدين العالمي والإقليمي. وقدم سيندري لانغاس من المعهد الترويجي لبحوث المياه عرضا بشأن دور ”الغابات الزرقاء“ في احتجاز وتخزين كربون الغلاف الجوي، وفي توفير مجموعة متنوعة من خدمات النظام الإيكولوجي المفيدة الأخرى على الصعيدين الوطني والعالمي. ووصف إليوت هاريس، الأمين العام المساعد ورئيس مكتب نيويورك لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الاستراتيجيات الإقليمية للتصدي لتغير المناخ عن طريق تطبيق نهج للتكيف قائم على النظم الإيكولوجية. وقدم بيثان أوليري من قسم البيئة بجامعة يورك في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية عرضا بشأن الوسيلة الكفيلة ببناء القدرة على الصمود في إدارة المحيطات، مع التركيز على الحميات البحرية في ظل مناخ متغير. وسلطت سيريل فريديريك ماري بارنيرياس الضوء على أعمال مرفق البيئة العالمية في مجال تمويل البرامج المتعلقة بتغير المناخ، بما في ذلك الدروس المستفادة وسبل المضي قدما. ووصف حسن مستحفظ من منظمة الأغذية والزراعة الإجراءات الحالية وحدد الحلول والفرص في مجال التصدي لآثار تغير المناخ على مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وسلط محمد لقمان الضوء على أعمال مبادرة المثلث المرجاني المتعلقة بالشعاب المرجانية ومصائد الأسماك والأمن الغذائي، بما في ذلك الجهود الرامية إلى معالجة آثار تغير المناخ وتحمض المحيطات وسائر الآثار البشرية المنشأ، على الشعاب المرجانية في المنطقة. وشرح آندري

إيكا ساكيا من وكالة الأرصاد الجوية والمناخية والجيوفيزيائية في إندونيسيا آثار تغير المناخ على قاطني المناطق الساحلية في إندونيسيا وجهود التخفيف من حدة تأثيرات تغير المناخ والتكيف معه في البلد، مع التركيز على نظم الإنذار المبكر. وأخيرا، قدمت كريستينا هيورياس من منشأة فولي هواغ (Foley Hoag) عرضا عن آثار ارتفاع مستويات سطح البحر على الحدود البحرية وخسران الأراضي، بما في ذلك التبعات القانونية لتحويل خطوط الأساس، والتغيرات في وصف المعالم البحرية وزوال الدول.

#### (ب) المناقشة

٨٨ - تم التأكيد على أن البحوث العلمية، وإن كانت تمثل عملية مستمرة، فإن الحاجة إلى مواصلة تطوير البحوث العلمية البحرية، مثل عمليات رصد المحيطات والرصد من أجل تحسين الفهم العلمي لآثار تغير المناخ على المحيطات، ينبغي ألا تؤدي إلى تأخير إجراءات التصدي لتغير المناخ. فالأدلة على آثار تغير المناخ على المحيطات هي بالفعل أدلة دامغة ولا بد تغيرات مجتمعية للحد من الانبعاثات على الصعيد العالمي. وردا على ذلك، أبرز السيد ريبينين أن علم المناخ سيكون له دور هام في تحديد الحلول، بما في ذلك ما يتعلق برصد المحيطات وجمع البيانات، واحتجاز الكربون وتخزينه، وآثار تغير المناخ على مصايد الأسماك.

٨٩ - وردا على تعليق بشأن أهمية البحوث العلمية البحرية، بما في ذلك الرصد في الموقع والملاحظة العلمية، أشار السيد غارسيا إلى وجود حاجة إلى مستويات مختلفة من نظم مراقبة المحيطات. وأضاف أنه في حين أن عمليات الملاحظة في الموقع، كعوامات آرغو، تقدم بيانات عن العمليات المحيطية الطويلة الأمد، فإن القياسات الساتلية الفضائية أنسب للأحداث التي تتطور بسرعة كبيرة. وأشار السيد ريبينين أيضا إلى أن نظم المراقبة الجديدة، كالتطورات الشراعية، ستكون مفيدة في مناطق خارج نطاق عوامات آرغو، مثل المناطق القطبية. وشدد أحد الوفود على الحاجة إلى نظم مراقبة أكبر وأقوى.

٩٠ - وشدد كل من السيدين ريبينين وغارسيا وأحد الوفود على أهمية الحفاظ على مركز دعم منصات الرصد الموقعي التابع للجنة التقنية المشتركة بين المنظمة العالمية للأرصاد الجوية واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية المعنية بعلم المحيطات وعلم الأرصاد الجوية البحرية، الذي يرصد مواقع عوامات آرغو ويبلغ الدول الساحلية عندما يرجح دخول هذه العوامات إلى مناطق اقتصادية خالصة.

٩١ - وأثيرت مسألة دور عمليات مراقبة المحيطات في عملية التنبؤ بالتذبذب الجنوبي المرتبط بظاهرة النينو. ورد السيد ريبينين بأن هذه الأحداث لا يمكن التنبؤ بها تماما، ولكنه لاحظ إحراز بعض التقدم بشأنها. فعلى سبيل المثال، تم التنبؤ بظاهرة النينو للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. وأكد أن عمليات المراقبة على الصعيد العالمي، التي أصبحت الآن متاحة للجميع، لها أهمية قصوى. وأشار السيد ريبينين، في ذلك الصدد، إلى المرحلة ٦ من مشروع المقارنات الدولية، وهو مشروع للنمذجة المناخية متاح مجانا، ويقوم بإصدار تنبؤات للمناخ باستخدام النمذجة حتى عام ٢٣٠٠.

٩٢ - وفي سياق استراتيجيات التكيف المرتكزة على النظم الإيكولوجية، لاحظ أحد الوفود أن بعض برامج البحار الإقليمية تعاني من قيود كبيرة وأنها في حاجة إلى دعم إضافي من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، على سبيل المثال، في شمال غرب المحيط الهادئ. ولاحظ السيد هاريس أنه في الوقت الذي تتباين فيه برامج البحار الإقليمية من حيث الولايات المنوطة بها ومن حيث مستويات الدعم والتمويل والنجاح، فإن برنامج الأمم المتحدة للبيئة قدم المساعدة بالفعل لهذه البرامج بصور مختلفة. وأشار إلى أن برامج

البحار الإقليمية هي محفل لا يُستعان به بالقدر الكافي للتعاون فيما بين الدول في التصدي لآثار تغير المناخ على المحيطات، بما في ذلك في سياق التعاون مع المنظمات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك. وأعرب عن الأمل في أن تعمل الدول الأعضاء في برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تعزيز برامج البحار الإقليمية ونشرها لمعالجة المسائل المشتركة، بما في ذلك استراتيجيات التكيف المرتكزة على النظم الإيكولوجية المتعلقة بتغير المناخ.

٩٣ - وردا على سؤال بشأن التفاعل بين برامج البحار الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبين المنظمات العاملة في مجال العلوم البحرية، أبرز السيد هاريس ما تحظى به هذه البرامج من إمكانات في مجال بناء القدرات وإنشاء أطر لتبادل المعلومات ذات الصلة على الصعيد الإقليمي مع الشركاء على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وأشار السيد ريبينين إلى التعاون الطويل الأمد بين برامج البحار الإقليمية التابعة لبرنامج البيئة وبين لجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات، ولاحظ أن مذكرة التفاهم الحالية بين المنظمات يجري تحديثها في ضوء الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة. ولاحظ السيد لانغاس أنه في حين أن برامج البحار الإقليمية قد ركزت تقليدياً على التلوث البحري وأن قدرتها محدودة على معالجة الإدارة المتكاملة للمحيطات، فإن فرص التحسين متاحة. وفي ذلك الصدد، وجه الانتباه إلى تقرير لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة صادر في عام ٢٠١٢ معنون "الكربون الأزرق - فرص لاتفاقيات وخطط عمل البحار الإقليمية".

٩٤ - ولوحظ مع الاهتمام أن غابات الطحالب البنية يمكن أيضاً أن يكون لها دور في عزل الكربون غير معترف به حتى الآن، على الرغم من أن السيد لانغاس لاحظ أنه يلزم مزيد من البحث نظراً لأن تقديرات احتمال عزل الكربون واسعة النطاق.

٩٥ - وأثيرت مسألة ما إذا كان يمكن للمناطق البحرية المحمية الدينامية أن تتناول القضايا المتصلة بهجرة الأرصد السمكية بسبب تغير المناخ. وبينت السيدة أو ليري أن أدوات الإدارة الملائمة لكل منطقة على حدة قد استخدمت بالفعل في إدارة مصائد الأسماك لأغراض مثل التخفيف من الصيد العرضي، ولكنها لم تتناول الاستخدامات الأخرى للمحيطات، مثل التعدين في قاع البحار. وأشارت إلى أنه بينما تم الكشف عن توقعات تتعلق بتغيرات في توزيع مصائد الأسماك تعزى إلى تغير المناخ، فبالنسبة إلى إدارة مصائد الأسماك لم تكن الحلول العلمية مؤكدة كما أنها لم تكن قد أدمجت جيداً في هذه الإدارة. وأكدت السيدة أو ليري الحاجة إلى وجود مجموعة من الأدوات لاستخدامها في حماية الأرصد السمكية وإلى مناطق بحرية محمية لمراعاة الظروف الحالية والمقبلة على السواء.

٩٦ - وردا على استفسار بشأن لجوء منظمات إقليمية لإدارة مصائد الأسماك إلى النظام العالمي لرصد المحيطات، بين السيد ريبينين عدم وجود علاقة أو اتفاقات مباشرة بين اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو والمنظمات الإقليمية القائمة لإدارة مصائد الأسماك. ولكنه نوه بتوافر البحوث العلمية وبيانات الرصد وبتوظيفها الحالي في مختلف القطاعات، بما في ذلك إدارة مصائد الأسماك، من أجل دعم عملية صنع القرار.

٩٧ - وأشار السيد غارسيا إلى توفر عدد من فرص بناء القدرات من أجل تحسين قدرة الدول النامية على تحليل البيانات في دعم القرارات السياساتية المستنيرة والقائمة على الأدلة، بما في ذلك الدورات المشتركة بين اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية واليونسكو بشأن تبادل البيانات والمعلومات الأوقيانوغرافية الدولية. ووجهت بعض الوفود الانتباه أيضاً إلى حالات تنفذ فيها عملية بناء القدرات من

خلال البرامج أو المبادرات المتعلقة بالمراقبة البحرية والتحليل البحري والمشاركة بين الوكالات المختصة للدول الأعضاء.

٩٨ - وأكد السيد ريبينين أن تنمية القدرات في مجال بحوث المحيطات ومراقبتها هو أحد أهم أهداف اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو. وأشار إلى أن هذه اللجنة قد نظمت مؤخرًا، بالتعاون مع شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار بمكتب الشؤون القانونية، دورة تدريبية إقليمية بشأن إعداد البحوث العلمية البحرية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في سانت لوسيا، وأعلن أن دورة تدريبية أخرى ستعقد بمساعدة معهد كوريا البحري في المستقبل القريب. ونوه أيضاً بأن الأكاديمية العالمية لعلوم المحيطات تعقد، من خلال نظامها للتوسع السريع وشبكة مراكزها الإقليمية، دورات إلكترونية تدرس باللغات المحلية، وتركز على مجالات مثل تغير المناخ، والتنوع البيولوجي، ومعالجة البيانات وإدماج البحوث في السياسات، مع إدماج المعارف التقليدية. وشجع كل الدول الأعضاء على المشاركة في الأنشطة التي تنظم بإشراف اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو من أجل تحقيق المكاسب ذات الصلة.

٩٩ - وأعلن السيد ريبينين أن اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو ستعرض خلال المؤتمر المقبل المعني بالمحيطات التقرير العالمي عن علوم المحيطات: الوضع الحالي لعلوم المحيطات في جميع أنحاء العالم، الذي يعد محاولة لتقييم القدرات العالمية للبحوث العلمية البحرية، ولا سيما في البلدان النامية. وأشار إلى أن التقرير وقاعدة البيانات الإلكترونية سيعرضان تفاصيل القدرات الحالية في مجال علوم المحيطات من حيث الأشخاص والهيكل الأساسية والاستثمارات والفوائد والمنشورات.

١٠٠ - وردا على الأسئلة المتعلقة بعملية تأمين التمويل من مرفق البيئة العالمية، وصف السيد بارنرياس كلاً من التمويل وعملية التنفيذ. وأفاد بأنه ينبغي للدول النامية الاتصال بمرفق البيئة العالمية في بداية دورة التمويل وأشار إلى أن وقتاً يبلغ متوسطه عامين يفصل بين تقديم الطلب لتمويل المشروع وتنفيذه. وأوضح السيد بارنرياس أن تمويل مرفق البيئة العالمية يتوافر أيضاً في بعض الحالات للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، ولا سيما تلك التي صدقت على المرفق هاء لبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون. وأشار إلى أنه يمكن للمرفق أيضاً أن يساعد الدول في تحديد أولويات التمويل، ونوه في هذا السياق بدور مراكز الاتصال الوطنية. وأشار كذلك إلى إمكانية توفير التمويل للمشاريع الإقليمية أو العابرة للحدود.

١٠١ - واستفسر أحد الوفود عما إذا كانت النهج الاستباقية للحصول على التمويل والموارد قد وضعت لأكثر البلدان تضرراً من تغير المناخ. ورداً على هذا الاستفسار، وجّه السيد بارنرياس الانتباه إلى حلقة عمل إقليمية مقبلة لمنطقة المحيط الهادئ توضح الاحتياجات وفرص التمويل من مرفق البيئة العالمية. وطرح سؤالاً أيضاً بشأن إمكانية تمويل المناطق البحرية المحمية، ولا سيما المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وأوضح السيد بارنرياس أنه في الوقت الذي يجري فيه إنشاء صندوق لتمويل المناطق البحرية المحمية، ستكون هناك حاجة إلى تمويل إضافي يضمن استدامتها على المدى الطويل. وفيما يتعلق بالمناطق البحرية المحمية في أعالي البحار، التي لا تعد حالياً ولاية محددة لمرفق البيئة العالمية، سيتطلب التمويل مساهمات من الجهات الشريكة وقواعد لتخصيص الموارد.

١٠٢ - وأشار السيد مستحفظ، في معرض تناوله لمسألة تتعلق بتوافر التمويل لتطوير قدرات الرصد لدى الدول من أجل مكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، إلى أن المنظمة قد اضطلعت بمبادرات لبناء القدرات، بما فيها تلك الرامية إلى تقديم المساعدة للدول في تنفيذ اتفاق منظمة

الأغذية والزراعة بشأن التدابير التي تتخذها دول الميناء لمنع صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وردعه والقضاء عليه.

١٠٣ - وردا على سؤال يتعلق بالتعاون والتنسيق فيما بين الوكالات، أشار السيد بارنزاس إلى أن تمويل مرفق البيئة العالمية قد نُفذ أيضاً من خلال تعاونه مع ١٨ منظمة أخرى. وأفاد السيد مستحفظ بأن منظمة الأغذية والزراعة تتعاون مع العديد من المنظمات لمعالجة مسألة تكيف مصائد الأسماك مع تغير المناخ، بما فيها مرفق البيئة العالمية وصندوق المناخ الأخضر والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي. وتعاونت المنظمة أيضاً مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وغيره الكثير، بوسائل منها برنامج البحار الإقليمية، من أجل تنفيذ نُهج النظام الإيكولوجي، وكذلك بشأن تغير المناخ. وأشار السيد لقمان إلى أن مبادرة المثلث المرجاني تطبق بطريقة منسقة مع الشركاء الإقليميين للمواءمة بين الموارد من أجل التكيف مع تغير المناخ، ولكنه يدرك مدى الصعوبة في الحصول على التمويل اللازم، بما في ذلك على الصعيد الإقليمي.

١٠٤ - وردا على سؤال يتعلق بإدماج المعارف التقليدية في عمل مبادرة المثلث المرجاني، أجاب السيد لقمان بأن هذه المعارف قد أُدخلت في إطار عملياته التشاركية.

١٠٥ - وشدد أحد الوفود على أهمية إشراك القطاع الخاص في جمع البيانات وتحليلها. وأعرب وفد آخر عن القلق لأن جدوى نظم الإنذار المبكر للأشخاص الذين يعيشون في جزر مرجانية محدودة بالنظر إلى عدم تمكنهم من الإجلاء إلى أرض مرتفعة وافتقارهم إلى الهياكل الأساسية اللازمة لنقل الأشخاص بسرعة. ورداً على ذلك، أشار السيد ساكيا إلى أنه يجري تطوير تكنولوجيا السلاسل للإشعار قبل مدة تتراوح بين ٥ أيام و ٢٥ يوماً من وقوع الزلزال من أجل ضمان أن يتمكن الأشخاص من الجلاء عن المنطقة في الوقت المناسب. وأعرب عن الأمل بالتمكن من إدماج هذه التكنولوجيا في نظم الإنذار بالتسونامي في المستقبل.

١٠٦ - وأشارت اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو إلى أن المنظمة تعتزم إجراء استعراض لإجراءات التشغيل الموحدة لجميع أنواع الإنذارات من أجل ضمان التقليل إلى الحد الأدنى من الأضرار والخسائر في الأرواح. غير أن هناك شكوكاً كبيرة في تقييم ارتفاع مستوى سطح البحر في مناطق مختلفة وفي التحسب لذلك.

١٠٧ - ونوه السيد ساكيا، في معرض تناوله لمسألة تتعلق بنوع المعلومات المنقولة عبر "مدارس ميدانية بيئية"، بأن هذه المعلومات تتضمن بيانات واتجاهات قصيرة وطويلة الأجل قائمة على بارامترات هامة للمنطقة التي يختارها المشاركون.

١٠٨ - واستفسر أحد الوفود عن كيفية تعزيز اليقين والاستقرار القانونيين وعن كيفية معالجة الثغرات في الإطار القانوني الدولي الراهن في ضوء آثار تغير المناخ على الحدود البحرية. وأوصت السيدة هيورياس بإبرام اتفاقات لتعيين الحدود البحرية. وأشار وفد آخر إلى أن مفاوضات تعيين الحدود البحرية مكلفة وتستغرق وقتاً طويلاً، مع أنه يمكن تطبيق اتفاقات التنمية المشتركة المبرمة مع بلد مجاور على جميع القضايا البحرية العالقة، مثل مصائد الأسماك. واقترحت السيدة هيورياس أن تبذل الجهود لإبرام اتفاقات التنمية المشتركة أو لضمان أن تظل هذه الاتفاقات قائمة رغم الظروف المتغيرة التي تعزى إلى تغير المناخ. وأشارت، على سبيل المثال، إلى أن الاستحقاقات قد لا تتداخل في بعض الحالات نتيجة تحويل خطوط الأساس. وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن الدخول في اتفاقات تعيين الحدود قبل الأوان قد يستوجب إعادة فتح المفاوضات في حال حدوث تغييرات أخرى تعزى إلى ارتفاع مستوى سطح البحر

وأعرب عن تفضيله لإبرام اتفاقات مشتركة للتنمية. وأعرب عن آراء متباينة بشأن الآثار القانونية المترتبة على قرارات التحكيم المتعلقة بقانون البحار.

١٠٩ - ورداً على سؤال طرح بشأن آثار ارتفاع مستوى سطح البحر في حالة الإحداثيات الثابتة المدرجة في معاهدات الحدود البحرية، أشارت السيدة هيورياس إلى أنه في حين لا يمكن الاحتجاج بالتغير الأساسي في الظروف على أنه الأساس لإنهاء معاهدة منشئة لحدود أو الانسحاب منها، فقد تتوفر الأسباب الممكنة للقيام بذلك بالنظر إلى أن مسألة عدم اليقين الجغرافي لم تبحث أثناء المفاوضات على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وأشارت أيضاً إلى إمكانية إدراج البنود ذات الصلة في معاهدات الحدود البحرية للاستجابة للظروف المتغيرة ومنع المنازعات في المستقبل. وأكد أحد الوفود أنه لا يمكن الاحتجاج بتغير أساسي في الظروف كأساس لإنهاء معاهدة تنشئ حدوداً أو الانسحاب منها. وأكد هذا الوفد أيضاً ضرورة ضمان الاستقرار في القانون الدولي وأبدى الحذر من المغالاة في التأكيد على استخدام مناطق التنمية المشتركة بديلاً لتعيين الحدود البحرية، مع الإشارة إلى أنها تفترض مسبقاً شرعية الدعاوى.

١١٠ - ورداً على سؤال بشأن التمويل المخصص للخبرات القانونية اللازمة لمفاوضات تعيين الحدود البحرية، أشارت السيدة هيورياس إلى الاهتمام الذي تبديه المؤسسات الخاصة في دعم أنشطة الدول في هذا الصدد في ضوء ارتفاع مستوى سطح البحر. وأشار السيد مستحفظ أيضاً إلى إمكانية أن تقدم منظمة الأغذية والزراعة المساعدة في تنفيذ الأنشطة ذات الصلة بالمسائل المشمولة بولايتها.

١١١ - وأفادت بعض الوفود، في معرض إشارتها إلى ضرورة إعداد تحليل قانوني متعمق لآثار ارتفاع مستوى سطح البحر على قانون البحار، بأنه يمكن إدراج الموضوع في جدول أعمال اللجنة السادسة للجمعية العامة أو لجنة القانون الدولي. وأشار أحد الوفود إلى أن عبء عمل اللجنة السادسة ثقيل بالفعل وأن اجتماعاً مقبلاً للعملية التشاورية غير الرسمية يمكن أن يركز على هذه المسألة.

#### البند ٤ من جدول الأعمال التعاون والتنسيق فيما بين الوكالات

١١٢ - أدلى وكيل الأمين العام للشؤون القانونية والمستشار القانوني للأمم المتحدة بصفته منسق شبكة الأمم المتحدة للمحيطات ببيان يقدم فيه معلومات عن الأنشطة التي نفذتها الشبكة في هذا المجال منذ الاجتماع السابع عشر للعملية التشاورية غير الرسمية، بما في ذلك ما يتعلق بالموضوع محور الاهتمام<sup>(٣)</sup>.

١١٣ - وذكر أن الشبكة تواصل تنفيذ ولايتها لتدعيم وتعزيز التنسيق والاتساق بين أنشطة منظومة الأمم المتحدة المتصلة بالمحيطات والمناطق الساحلية، مع الإشارة إلى الزخم الذي اكتسبته المحيطات الناجم عن مؤتمر المحيطات. واسترعى المنسق الانتباه إلى تنظيم مناسبتين جانبيتين أثناء انعقاد المؤتمر المقرر في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وبالتعاون مع آلية الأمم المتحدة للمياه التي ستعقد في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وقد أسهم أيضاً أعضاء الشبكة إسهاماً فعالاً في استعراض مشاريع الورقات المفاهيمية للجلسات الحوارية السبع المتعلقة بإقامة الشراكات والمقرر عقدها في مؤتمر المحيطات. واتفق أعضاء الشبكة كذلك على تسجيل التزام طوعي يركز على التوعية بالأطر التنظيمية والسياساتية ذات الصلة بالمحيطات وعلى أنشطة الأعضاء في دعم تنفيذها.

(٣) يمكن الاطلاع على نص البيان بالكامل من الموقع الإلكتروني [www.unoceans.org/documents/en](http://www.unoceans.org/documents/en).

١١٤ - وفي ضوء الاستعراض المقبل لاختصاصات شبكة الأمم المتحدة للمحيطات في الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، وجه منسق الشبكة الانتباه إلى بعض الإنجازات التي حققتها الشبكة حتى الآن، بما في ذلك البدء بتنفيذ قائمة شبكة الأمم المتحدة الحصرية للولايات والأنشطة، والتعاون والتنسيق الفعالان فيما بين جميع الوكالات ذات الصلة. وأبرز التحديات والفرص المحتملة لتعزيز التعاون والتنسيق بين الوكالات. وفيما يتعلق بالفرص المستقبلية للشبكة، أشار المنسق إلى جملة أمور لا تشمل فحسب ضرورة تحسين إشراك الأعضاء الحاليين، إنما أيضاً منظمات رئيسية أخرى، مثل أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وأكد أن أعضاء الشبكة يعتزمون "توحيد الأداء" من أجل مساعدة الدول في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ولا سيما الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة. وتمكن أعضاء الشبكة، بما يتلقونه من الدعم اللازم، من مواصلة المشاركة في أنشطة بناء القدرات والتوعية بالمسائل المتصلة بالمحيطات والمناطق الساحلية. ونوه المنسق إلى أن تعزيز دور الشبكة سيتطلب إعادة النظر في اختصاصاتها من أجل صياغة ولاية واضحة لإقامة مشاريع مشتركة على وجه التحديد. ومن الضروري أيضاً النظر في الدعم المالي.

#### البند ٥ من جدول الأعمال

##### عملية اختيار المواضيع والمشاركين في حلقة النقاش تيسيراً لأعمال الجمعية العامة

١١٥ - بالإشارة إلى الفقرتين ٣٣٣ و ٣٣٥ من قرار الجمعية العامة ٢٥٧/٧١، طلب الرؤساء المشاركون إبداء الآراء والمقترحات بشأن السبل الكفيلة بوضع عملية شفافة وموضوعية وشاملة للجميع لاختيار المواضيع وأعضاء أفرقة المناقشة بما ييسر عمل الجمعية العامة. ولم يُدَلَّ بأية بيانات.

#### البند ٦ من جدول الأعمال

المسائل التي قد يكون مفيداً الاهتمام بها في الأعمال المقبلة للجمعية العامة بشأن المحيطات وقانون البحار، مع مراعاة القرار ٢٥٧/٧١ بشأن موضوع الاجتماع التاسع عشر للعملية التشاورية غير الرسمية

١١٦ - وجه الرئيس المشاركون الانتباه إلى القائمة التجميعية المبسطة للمسائل التي قد يكون مفيداً الاهتمام بها في الأعمال المقبلة للجمعية العامة وطلباً تعليقات من الممثلين، مع الإشارة إلى قرار الجمعية بأن الموضوع المحوري للعملية التشاورية غير الرسمية في اجتماعها التاسع عشر الذي سيعقد في عام ٢٠١٨ سيكون "الضجيج تحت الماء الناجم عن الأنشطة البشرية". وأعربت بعض الوفود عن ارتياحها للموضوع محور اهتمام الاجتماع التاسع عشر للعملية التشاورية غير الرسمية.

١١٧ - وأبرزت بعض الوفود مسألة أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، ولا سيما فيما يتعلق باستخدام المحيطات، لإدراجها في قائمة المسائل. ودعا الرئيس المشاركون أي ممثل يرغب في اقتراح مسائل إضافية لإدراجها في القائمة إلى تقديمها كتابةً إلى الرئيسين المشاركين أو الأمانة العامة قبل انتهاء الاجتماع الحالي.

١١٨ - وأشارت بعض الوفود إلى أن الاقتراحات المتعلقة بالمواضيع التي ستعقد فيها العملية التشاورية غير الرسمية لا تحل بالمفاوضات التي تجريها الجمعية العامة بشأن القرار المتعلق بالمحيطات وقانون البحار.

١١٩ - وذكر أحد الوفود أنه يمكن للعملية التشاورية غير الرسمية أن تشكل منتدى ملائماً للقيام على أساس منتظم باستعراض تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة وغير ذلك من الأهداف المتصلة

بالمخططات من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأشار وفد آخر إلى أن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة هو الهيئة المكلفة بأن تستعرض وتتابع خطة عام ٢٠٣٠.

١٢٠ - وتم تأكيد أهمية العملية الاستشارية غير الرسمية بوصفها منتدى فريداً وغير رسمي يتيح المجال لمشاركة الخبراء العلميين والتقنيين إلى جانب ممثلي الحكومة لمناقشة طائفة واسعة من المسائل المتعلقة بقانون البحار.